



## تأثير شبكات تبادل المعلومات:

آراء صادرة عن المركز الإقليمي البحري لتبادل المعلومات في اليمن

محمد المجعشي

مدير تنفيذي، مركز الإقليمي البحري لتبادل المعلومات، صنعاء، اليمن

"أثبتت الخبرة أنه يمكن لترتيبات التعاون المتعدّد الجنسيات بين الدول والمناطق والمؤسسات أن توفر الوسائل اللازمة للحدّ من خطر الاعتداءات غير المبرّرة على السفن البريئة من خلال تسيير دوريات منسّقة في المناطق العالية المخاطر؛ وتبادل المعلومات والتدريب؛ وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والمطاردة الساخنة بعد الاعتداءات. لذا، فنحرص على مضاعفة جهودنا للقيام بذلك."

إفثيموس ميتروبولوس

أمين عام سابق للمنظمة البحرية الدولية

شهد العقد الحالي عودة ظهور القرصنة البحرية كتهديد محقق بالسلامة المادية وبأمن التجارة الدولية، وخصوصاً بعد تصاعد وتيرة حوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال. وقد استلزمت الطبيعة عبر الوطنية للتهديدات بذل جهود منسّقة للتصدي لها. وثبت أنه لا يمكن لدولة واحدة منفردة أن تواجه القرصنة، وإثماً لا بد من التعاون المتعدد الجنسيات للتصدي لهذه القضية بغية ضمان أمن خطوط المواصلات البحرية (SLOCs). واليوم، تعترف الدول بهذا الواقع، وتؤمن بشدّة بأن جزءاً كبيراً من أي استراتيجية طويلة الأمد لمكافحة القرصنة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال استجابة إقليمية. هذا يعني وضع سياسة أمنية بحرية إقليمية قادرة على التعامل مع المشكلة على المدى الطويل، ومستوحاة من النجاح الذي تم إحرازه في جنوب شرق آسيا حيث تمّت معالجة مشكلة القرصنة والسطو المسلّح في



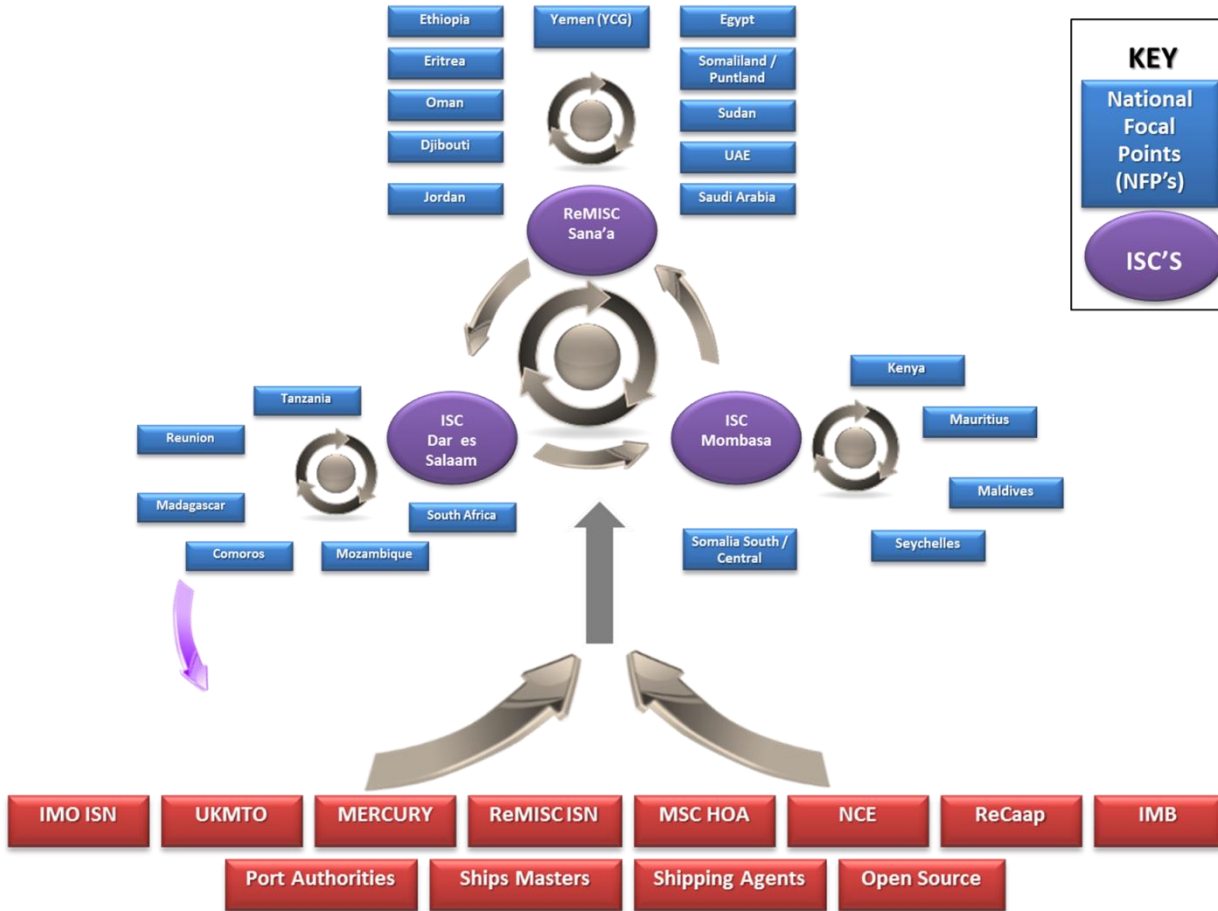
البحر من خلال تطبيق اتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا (ReCAAP) الذي يوفّر أساساً إقليمياً للتعاون والتواصل. وقررت 21 دولة من منطقة غرب المحيط الهندي تكرار هذه العملية في المنطقة. ويشار إلى أن مركز تبادل المعلومات التابع لاتفاق التعاون الإقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا يشكّل أساس اتفاق التعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا، وقد بيّنت خبرته العميقة أن تبادل المعلومات يشكّل الحاجة الضرورية الأساسية لمواجهة تحديات القرصنة الكثيرة. تتناول هذه الوثيقة دور شبكات تبادل المعلومات وفعاليتها في عملية مكافحة القرصنة.

في يناير 2009، تم اعتماد مدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر. شكّلت هذه المدونة تجسيدا للاستجابة الإقليمية لمكافحة القرصنة، وهي كانت المبادرة المتعددة الجنسيات الأولى من نوعها بين الحكومات للتعاون بهدف التصدي لجريمة عبر وطنية في القرن الأفريقي. تستند المدونة إلى أربع ركائز، وهي: التدريب، وبناء القدرات، ومراجعة التشريعات الوطنية، وتبادل المعلومات. وهي تدعو إلى تعزيز تبادل المعلومات ذات الصلة من خلال نظام قائم على مراكز تبادل المعلومات ونقاط الاتصال الوطنية.

من الصعب الإثبات أن مبدأ تبادل المعلومات غير ضروري لضمان التعاون الناجح على المستويات كافة في مجال مكافحة القرصنة. وقد لقي هذا المبدأ تأييداً في قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح في البحر التي تحثُ الدول كافة على تبادل المعلومات بشأن أعمال متعلّقة بالقرصنة والسطو المسلح في البحر. كما وشدّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية المعلومات كجزء من التعاون الدولي لمعالجة مشكلة القرصنة.

على الصعيد الإقليمي، يعزّز تبادل المعلومات التعاون وتنسيقاً أفضل للجهود لقمع القرصنة. ومن السمات الرئيسية لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك إنشاء ثلاثة مراكز لتبادل المعلومات اتخذت مقرّاً لها في اليمن وكينيا وتنزانيا. يتملّل

دور هذه المراكز بجمع المعلومات التي تتلقاها من الدول الموقعة على المدونة وتنسيقها ونشرها بين الأطراف المشاركة كافة وضمان تدفق المعلومات بشكل سريع وموثوق في ما بينها.



الرسم البياني: شبكة تبادل المعلومات الخاصة بمدونة جيبوتي لقواعد السلوك



بغية ضمان أقصى قدر من التآزر بين مراكز تبادل المعلومات والدول الموقّعة، تستلزم مدوّنة جيبوتي لقواعد السلوك أن يقوم كل عضو فيها بتحديد نقطة اتصال وطنية واحدة. فمن شأن تحديد "سلطة مركزية" على مستوى وطني مركزاً تدفّق المعلومات وتجثّب الازدواجية في العمل، وتخطي الحواجز اللغوية، وإنشاء علاقات عمل شخصية، وبناء الثقة؛ وغالباً ما تشكّل هذه العوامل الرئيسية التي تسهّل التعاون الإقليمي الفعّال والملائم.

وعلى الصعيد الوطني، يشكّل تبادل المعلومات بين الوكالات شرطاً ضرورياً أساسياً لتحقيق التعاون عبر الحدود. وبغية تحقيق هذه النتيجة، ينبغي على صانعي القرارات ومنفّذيها تحويل مفهومهم التقليدي من "مالكين" للمعلومات إلى "قيّمين" عليها. تشجّع المدوّنة على تبني مفهوم جديد لتبادل المعلومات وترى أنّ نقاط الاتصال الوطنية تسهّل تدفّق المعلومات بشكل منسّق وملائم وفعال داخلياً من خلال آلية تنسيق بين الوكالات، وإقليمياً من خلال التواصل مع مراكز تبادل المعلومات المعنية وغيرها من نقاط الاتصال الوطنية المجاورة. ويلخّص منسّق برنامج مكافحة القرصنة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المفهوم المذكور أعلاه كالآتي: "إذا عجزت الدولة عن بناء أسس للتواصل داخلياً، لا يمكن لها أن تتخرط بالشكل المناسب ضمن الأطر الإقليمية والدولية."

أما الجهة الفاعلة المهمة الأخرى في مجال مكافحة القرصنة فهي القطاع الخاص، ويشمل أصحاب السفن ومشغليها وشركات التأمين. يضطلع القطاع الخاص بدور هام في مجال تبادل المعلومات نظراً لتمكّنه من الوصول إلى بيانات فائقة الأهمية ولكونه يشغل موقعاً يتيح لهيئات إنفاذ القانون البحري إمكانية جمع الأدلة. في الواقع، يتقرّد طواقم السفن بالفهم الدقيق للمناطق العالية المخاطر، ولأساليب القرصنة ودوافعهم. لكن التعاون في مجال تبادل المعلومات بين القطاع الخاص والهيئات الحكومية لم يكن مستمراً حتى الآن. فقد تبيّن من خلال التجربة أن شركات النقل البحري لا تزال مترددة في تبادل المعلومات مع الهيئات الحكومية. يعود ذلك إلى تقديرها أنه قد يصار إلى استبقاء السفينة مع طاقمها في الموانئ بهدف التحقيق وجمع الأدلة، الأمر الذي قد يكون له آثار على رحلتها وعلى سمعة



الشركة. والوقت من ذهب بالنسبة إلى أصحاب السفن. لكن تبادل المعلومات بشكل فعّال مع أصحاب المصلحة المعنيين كافة، بما في ذلك القطاع الخاص، يتيح إمكانيةً استباق التهديد، وبالتالي، تعزيز احتمال الاستجابة بطريقة منسّقة. لذا، تعتمد شبكة تبادل المعلومات التي تم إنشاؤها بموجب مدونة جيبوتي لقواعد السلوك بعض السياسات لسدّ الثغرة بين شركات النقل البحري والهيئات الحكومية. تهدف هذه السياسات إلى بناء الثقة عبر القيام بزيارات متكررة إلى الموانئ وإطلاع ربابنة السفن وطواقمها على أسس الأمن البحري الموضوعة حديثاً وعلى دور نقاط الاتصال الوطنية في الدول الأعضاء وتزويدهم ببيانات الاتصال بها.

فضلاً عن ذلك، من شأن التقابل مع ممثلي شركات النقل البحري في المحافل والمؤتمرات وورش العمل الدولية والتناقش معهم أن يمهدّ الطريق لمجالات تعاون محتملة. ومع مرور الوقت، سهّلت هذه المبادرات إنشاء علاقات مبنية على الثقة بين شركات النقل البحري والهيئات الحكومية.

في الواقع، تشكّل شبكة تبادل المعلومات التي تم إنشاؤها بموجب مدونة جيبوتي لقواعد السلوك منصّة تربط نقاط الاتصال الوطنية بجهات فاعلة إقليمية ودولية مثل القوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، وعمليات التجارة البحرية في المملكة المتحدة، والقطاع الخاص البحري، وغيرها. لكن لا يمكن تقييم التأثير المباشر لشبكات تبادل المعلومات هذه في مكافحة القرصنة بدون ربطه بعوامل أخرى أدّت إلى التراجع الإيجابي في أعمال القرصنة خلال العامين الماضيين. في الواقع، ثمة أربعة عوامل تفسّر التراجع في أعمال القرصنة، وهي: تدابير الدفاع الفعالة التي اتخذتها شركات النقل البحري بما في ذلك الالتزام بأفضل الممارسات الإدارية واستخدام حراس مسلّحين ومقاضاة القرصنة المشتبه بهم وتقليص المجتمعات المحلية للدعم الذي تقدّمه للقرصنة، وأخيراً تسيير دوريات بحرية دولية والمراقبة. ولا يمكن للنظم القائمة للحد من أعمال القرصنة أن تعمل بدون شبكة فعالة لتبادل المعلومات، وهي ضرورية للربط بين أصحاب المصلحة المعنيين كافة، وضمان تنسيق الجهود كافة تنسيقاً جيداً.



لقد أثبت تهديد القرصنة أن التهديدات التي تطل الأمن البحري تميل إلى أن تطرح تحديات، وأنه قد يصعب القضاء عليها بعد بروزها، ما يجعل الاستراتيجيات الوقائية وآليات التعاون ضرورية. وإذا لم يكن تجنب التهديدات ممكناً، لا بد من وجود نظام إنذار مبكر وآليات استجابة سريعة. من هنا، أهمية إنشاء مركز تعاوني إقليمي للتوعية الظرفية البحرية يتيح لمراكز تبادل المعلومات إمكانية إعطاء إنذار مبكر. وتؤتي ثمار القيمة المضافة لمراكز تبادل المعلومات المنشأة بموجب مدونة جيبوتي لقواعد السلوك حين تبدأ هذه المراكز بإجراء تحليل للمعلومات لاستباق التهديدات المحتملة المحدقة بالمجال البحري. لكن من المهم الأخذ بعين الاعتبار أنه إذا تم استخدام خط مواصلات معيّن للقيام بأعمال قرصنة، فيمكن استخدامه حتماً لارتكاب جرائم أخرى مثل الصيد غير المشروع، وتسرب النفط المتعمد، والاتجار بالبشر والأسلحة. فضلاً عن ذلك، أفادت مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة مؤخراً بأن القرصنة لم يعتزلوا عملهم، لكنهم نقلوا تركيزهم إلى أعمال أخرى غير مشروعة. غير أن التعاون اللازم عبر الحدود لمكافحة القرصنة فتح نافذة من الفرص لخلق أسس حوكمة بحرية إقليمية وبناء مؤسسات مستدامة. لكن لا يزال خطر فقدان زخم هذا التعاون ممكناً مع الانخفاض الحاد في حوادث القرصنة.

إن مدونة جيبوتي لقواعد السلوك ببُعدها الحالي (اتفاق غير ملزم مرتبط بالقرصنة وحدها) غير قادرة وحدها على معالجة التحديات الناشئة هذه كلها؛ وإنما لا بد من حدوث تغيير في ذهنية المنطقة لمعالجة المخاوف المذكورة.

ختاماً، يشكّل خطر القرصنة تهديداً كبيراً محدقاً بالسلام والأمن العالميين. وقد أثبتت التطورات الأخيرة في مجال مكافحة هذه الظاهرة أنه لا يمكن لدولة واحدة أن تتعامل مع هذه المسألة منفردة، وإنما يتم التصدي لها من خلال آلية تعاون وتنسيق متعدّدة الجنسيات. وعلى الرغم من أنه لا يمكن قياس تأثير تبادل المعلومات بدون ربطه بعوامل أخرى، لا بد من الإشارة إلى أنه يشكّل عاملاً ممكناً رئيسياً لتحقيق التعاون والتنسيق بشكل فعال بين أصحاب المصلحة المعنيين كافة، بما في ذلك القطاع الخاص. إن شبكة تبادل المعلومات المنشأة بموجب مدونة جيبوتي



لقواعد السلوك تشكّل جزءاً أساسياً من النهج الشمولي الإقليمي للتصدي للتهديدات البحرية. ومن خلال التوعية الظرفية البحرية، توفّر شبكات تبادل المعلومات نظام إنذار فعّال. ولا بد من الإشارة إلى أن المستوى الملحوظ من التعاون الإقليمي الذي تم تحقيقه حتى الآن في مجال مكافحة القرصنة معرّض للخطر إذا بقيت مدونة جيبوتي لقواعد السلوك غير ملزمة وملتصحة حول القرصنة وحدها.

تتشر هذه المادة من قبل مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (اينغما) في اطار المؤتمر الرابع لدولة الامارات العربية المتحدة حول مكافحة القرصنة البحرية، "الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة." الذي تنظمه وزارة الخارجية الاماراتية بالشراكة مع موانئ دبي العالمية في دبي بتاريخ 29-30 أكتوبر، 2014. ان الآراء الواردة في هذه الورقة هي خاصة بالمؤلف فقط، ولا تعكس آراء أو مواقف منظمي المؤتمر. قد يكون تم تعديل المضمون لأغراض تشكيلية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المؤتمر على الرابط التالي: [www.counterpiracy.ae](http://www.counterpiracy.ae)